

الصناعة ومحاوَر تنميتها في محافظة الوادي الجديد

أحمد عبد الحكم أحمد علي (*)

تمهيد:

تعد التنمية الصناعية من أهم أشكال التنمية الاقتصادية بمحافظة الوادي الجديد؛ لدورها في زيادة الدخل، وتحقيق رواج اقتصادي، وإيجاد فرص للاستثمار، وما تسهم به في ميزان المدفوعات بالدولة، وتطوير الاقليم، وازدهاره، اقتصادياً وحضارياً واجتماعياً، ويعالج هذا البحث، واقع النشاط الصناعي بالمحافظة، والتعرف على، واقع الصناعات، ومنتجاتها، ومدى قدرتها على الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية، ثم يعرض للمشكلات التي تحول دون تنمية ذلك القطاع الاقتصادي، وآفاق تنميته.

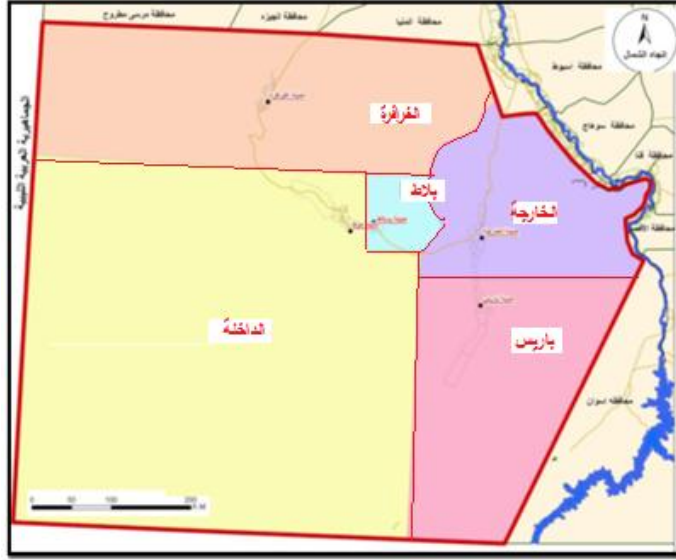
• الملامح العامة لمنطقة الدراسة :

تمتد محافظة الوادي الجديد، بمساحتها البالغة ٤٤٠٠٩٩ كم^٢، بنسبة ٤٣,٦% من مساحة الدولة بين دائرتي عرض ٢٢,٥° - ٢٧,٥° شمالاً، وخطي طول ٢٥,٥° - ٣٢,٥° شرقاً؛ بجنوب غرب مصر، تحدها شمالاً محافظات المنيا، والجيزة، ومطروح، بينما تحدها شرقاً محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، والأقصر، وأسوان، وتشارك في حدودها الغربية مع الجمهورية الليبية، بينما تمثل حدودها الجنوبية جزءاً من الحدود الدولية بين مصر والسودان، وهي تنقسم إلى خمسة مراكز، هي الخارجة، وباريس، وبلاط، والداخلة، والفرافرة؛ تحتوي على ٥ مدن، ٤١ وحدة محلية، و ١٦٤ قرية تابعة.

• أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- ١- الاهتمام الذي تحظى به قضايا التنمية، على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والتخطيطية.
- ٢- توفر العديد من المصادر التي تتعلق بموضوع الدراسة.
- ٣- غنى محافظة الوادي الجديد بالموارد الاقتصادية التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية بها.
- ٤- سهولة إجراء الدراسة الميدانية، نتيجة لقرب الطالب نسبياً من منطقة الدراسة.

(*) هذا البحث من رسالة الماجستير الخاصة بالباحث، وهي بعنوان: [التنمية الاقتصادية في محافظة الوادي الجديد دراسة جغرافية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار من بعد]، تحت إشراف: أ.د. محمد الفتحي بكير محمد- كلية الآداب- جامعة الإسكندرية & أ.د. محمد توفيق محمد - كلية الآداب - جامعة سوهاج & د. عصام محمد إبراهيم - كلية الآداب - جامعة سوهاج.



شكل (١): حدود منطقة الدراسة وتقسيماتها الإدارية.

• الدراسات السابقة:

- استندت الدراسة لعدة دراسات وأبحاث سابقة، تمثل أهمها في كل مما يلي:
- أ- درس حافظ مصطفى محمد (١٩٦٨م) محافظة الوادي الجديد، حيث عرض للمقومات الطبيعية والبشرية والنشاط الزراعي بها، من حيث الانتاج ومشكلاته، والانتاج الحيواني، والصناعات الزراعية، والثروة المعدنية، واختتمت بمجموعة من النتائج والتوصيات.
- ب- الدراسة التي أعدها معهد التخطيط القومي (١٩٩٢م) عن واقع وآفاق التنمية في محافظة الوادي الجديد، التي تناولت عناصر البيئة الطبيعية والبشرية، والنشاط الاقتصادي بها، ومستقبل تنميته، واهتمت بالخدمات ومرافق البنية الأساسية، وانتهت بمجموعة من التوصيات والمقترحات التنموية.
- ت- درس سامي ابراهيم عبدالرحمن محمد (١٩٩٩م): خريطة الموارد الأرضية في محافظة الوادي الجديد، بين الوضع الراهن والمستقبل، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، تناول عرضًا للعوامل الجغرافية، والتركيب المحصولي والحيواني، والموارد المعدنية، واختتمت الدراسة بعرض التوصيات والنتائج.
- ث- تناول محروس ابراهيم محمد المعداوي (٢٠١٢م) في دراسة عن جغرافية التنمية الاقتصادية بمنطقة ساحل محافظة كفر الشيخ، امكانيات التنمية الاقتصادية ومقوماتها ومحاورها.

أولاً: واقع النشاط الصناعي

يمكن تناول النشاط الصناعي وواقعه بمحافظة الوادي الجديد من عدة محاور تهتم بتتبع تطوره، ودراسة الأنشطة الصناعية والحرفية والأيدي العاملة الصناعية بالمحافظة، وذلك على النحو التالي:

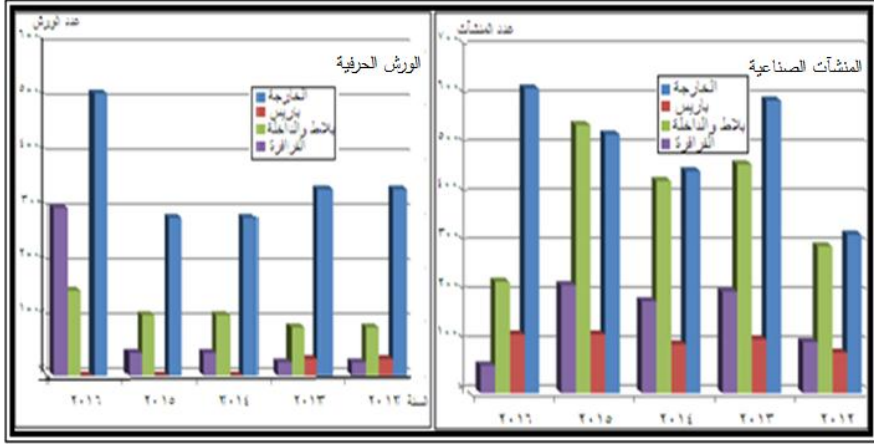
أ- تطور النشاط الصناعي:

تعد الصناعة نشاطا حديث النشأة، وإن وجدت بعض الصناعات التي أنشئت منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وَاكبت مشروعات تعميم الصحاري التي أطلقتها الدولة، فتم انشاء بعض الصناعات، وأهمها تعبئة البلح، والسجاد والكليم، والخزف، إلا أن القطاع الصناعي ما لبث أن أصبح يموج في خضم نهضة حقيقية، منذ عام ١٩٩٦م بعد أن أنشاء مكتب خدمة المستثمرين، وما تلاه من جهود، لتيسير الإجراءات بكافة المجالات، وعلى رأسها الصناعة، وقامت المحافظة بإنشاء منطقتين صناعيتين بالخارجة والداخلة، فتم تخصيص الأراضي، وتوفير المرافق، واعداد دراسات الجدوى للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ونماذج للمشروعات المستهدفة (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧م، ص ١٣٠)، والجدول (١) يوضح واقع النشاط الصناعي، ويتضح منه ما يلي:

جدول (١): توزيع المنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز الوادي الجديد (٢٠١٢:٢٠١٦م).

		المراكز				
		٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢
الخارجة	المنشآت الصناعية	٦١٩	٥٢٦	٤٥١	٥٩٥	٣٢٢
	%	٦٠,٧	٣٧,٣	٣٨,٦	٤٣,٣	٤٠
	الورش الحرفية	٥١٥	٢٨٨	٢٨٨	٣٤٠	٣٤٠
	%	٥٢,٧	٦٥,٦٠	٦٥,٦٠	٧٠,٥	٧٠,٥
باريس	المنشآت الصناعية	١١٩	١١٩	٩٩	١٠٩	٨٢
	%	١١,٧	٨,٥	٨,٥	٧,٩	١٠,٢
	الورش الحرفية	٠	٠	٠	٣٠	٣٠
	%	٠	٠	٠	٦,٢	٦,٢
الداخلة وبلاط	المنشآت الصناعية	٢٢٦	٥٤٥	٤٣١	٤٦٥	٢٩٨
	%	٢٢,١	٣٨,٧	٣٦,٩	٣٣,٨	٣٧
	الورش الحرفية	١٥٥	١١٠	١١٠	٨٨	٨٨
	%	١٥,٩	٢٥,٠٦	٢٥,٠٦	١٨,٣	١٨,٣
الفرافرة	المنشآت الصناعية	٥٦	٢١٩	١٨٦	٢٠٦	١٠٣
	%	٥,٥	١٥,٥	١٦	١٥	١٢,٨
	الورش الحرفية	٣٠٦	٤١	٤١	٢٤	٢٤
	%	٣١,٤	٩,٣٤	٩,٣٤	٥	٥
جملة المحافظة	المنشآت الصناعية	١٠٢٠	١٤٠٩	١١٦٧	١٣٧٥	٨٠٥
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
	الورش الحرفية	٩٧٦	٤٣٩	٤٣٩	٤٨٢	٤٨٢
	%	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.



شكل (٢): تطور عدد المنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز الوادي الجديد

(٢٠١٢م : ٢٠١٦م)

- بالرغم من تنامي عدد المنشآت الصناعية بنسبة ٧٠,٨% عام ٢٠١٣م عما كانت عليه عام ٢٠١٢م، فإنها ما لبثت أن انخفضت بنسبة ١٥% عام ٢٠١٤م عما كانت عليه عام ٢٠١٣م، لضعف تسويق المنتجات؛ والأزمات الاقتصادية والأمنية التي شهدتها مصر، وانخفاض عدد السائحين، الذين يقبلون على العديد من منتجاتها مثل السجاد والكليم والخزفيات، إلا أنه مع استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، والعودة التدريجية الوئيدة للنشاط السياحي، وتنامي السياحة الداخلية، ما لبثت أعداد المنشآت الصناعية أن عاودت ارتفاعها بزيادة ٢٠,٧% عام ٢٠١٥م، مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١٤م، إلا أنها عاودت انخفاضها عام ٢٠١٦م، لتفقد نحو ثلث عددها عام ٢٠١٥م، لارتفاع أسعار المواد الخام والخدمات، وانخفاض هامش الربح، وارتفاع أجور العمالة، وتكاليف النقل، مما أسهم في انخفاض عدد المنشآت الصناعية، مما يستدعي تدخل الدولة والجهات المعنية بالنشاط الصناعي، لتقديم والدعم، المادي الفني، للصناعة، وفتح أسواق جديدة، لتصريف السلع الصناعية، التي يتم إنتاجها، إعادة مد خط سكك حديد أبوظرطور، ليس لخدمة النشاط التعديني، ونقل خامات الفوسفات فحسب، وإنما أيضاً لتسويق المنتجات الصناعية، والإسهام في خفض تكاليف نقلها إلى أسواق التصريف بوادي النيل، وتقليل حجم المنافسة التي تلاقيها المنتجات الصناعية للمحافظة من جراء ارتفاع تكاليف نقلها.

- برغم من تنامي ما يحوزه مركز الخارجة من المنشآت الصناعية، فإن نسبته من الورش الحرفية تتجه للانخفاض، لتناقص عدد الورش الحرفية به، وتزايد أعدادها بالمراكز الأخرى، التي لا تزال تعتمد على الصناعات الحرفية بصورة أكبر من اعتمادها على الصناعة الحديثة، يتضح ذلك بشكل أفضل في ارتفاع نسبة ما تحوزه مراكز الداخله وبلاط الفرازة من الورش الحرفية، حيث لا يزال السكان يهبون ثقتهم للسلع المصنعة بشكل يدوي، لاعتقادهم بأنها

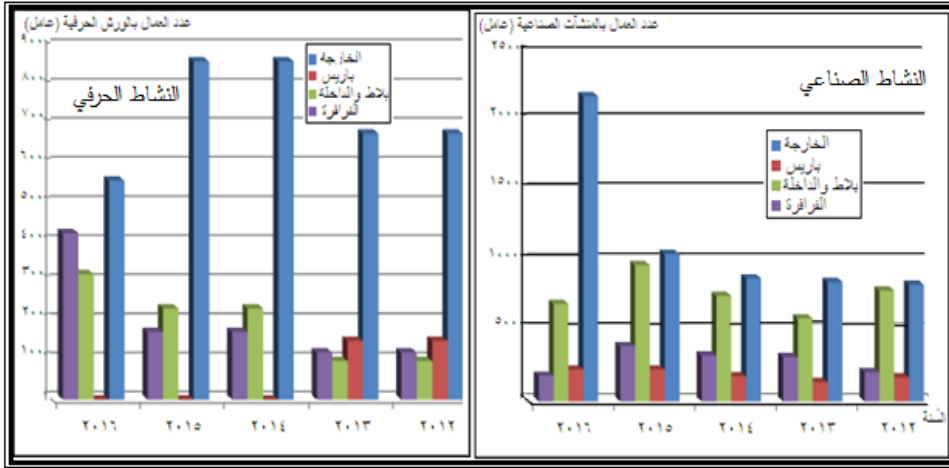
منتجات أكثر جودة، مما جعل مركز الفرافة، منفردًا، يستحوذ على خمسي عدد الورش الحرفية بالمحافظة.
- نتيجة لموقعه النائي، وانخفاض حيازته الديموغرافية، وعدم اتصاله بمعظم مراكز المحافظة وأسواق الاستهلاك، واعتماده على مركز الخارجة، في الحصول على احتياجاته، وعدم وجود مناطق صناعية به، تذييل باريس قائمة المراكز، سواء في عدد المنشآت الصناعية، التي تزايدت أعدادها عام ٢٠١٦ بمعدل ٩% سنة، وهو الأعلى خلال هذه الفترة بعد الخارجة، إلا أن هذه الزيادة جاءت في معظمها للصناعات متناهية الصغر، مما حال دون ظهور آثارها، أو في عدد الورش الحرفية التي انعدم وجودها به منذ عام ٢٠١٤م، لاتجاه الصناعات الحرفية للهجرة نحو الخارجة، ذات سوق التصريف والاستهلاك الأكبر.

ولا يختلف حجم العمالة بالنشاط الصناعي والحرفي بمراكز المحافظة عن نظيره لعدد المنشآت والورش الحرفية، كما يظهر بالجدول (٢) والشكل (٣).

جدول (٢): حجم العمالة بالنشاط الصناعي والحرفي بمراكز الوادي الجديد (٢٠١٢م : ٢٠١٦م).

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	المراكز	
٢١٧٢	١٠٤٩	٨٧٥	٨٥٠	٨٣٠	المنشآت الصناعية	الخارجة
٦٦,٤	٣٩,٧	٤١,١	٤٤,٩	٤١,٦	%	
٥٥٩	٨٦٤	٨٦٤	٦٨٠	٦٨٠	الورش الحرفية	
٤٢,٨	٦٨,١	٦٨,١	٦٤,٩	٦٤,٩	%	
٢٢٦	٢٢٦	١٧٧	١٣٦	١٧٠	المنشآت الصناعية	باريس
٦,٩	٨,٦	٨,٣	٧,٢	٨,٥	%	
٠	٠	٠	١٥٠	١٥٠	الورش الحرفية	
٠	٠	٠	١٤,٣	١٤,٣	%	
٦٩٣	٩٧٠	٧٥٠	٥٩٠	٧٨٨	المنشآت الصناعية	بلاط والداخلية
٢١,٢	٣٦,٨	٣٥,٣	٣١,٢	٣٩,٥	%	
٣٢٠	٢٣٣	٢٣٣	٩٨	٩٨	الورش الحرفية	
٢٤,٦	١٨,٤	١٨,٤	٩,٣	٩,٣	%	
١٨٢	٣٩٣	٣٢٥	٣١٥	٢٠٩	المنشآت الصناعية	الفرافة
٥,٥	١٤,٩	١٥,٣	١٦,٧	١٠,٤	%	
٤٢٥	١٧٢	١٧٢	١٢٠	١٢٠	الورش الحرفية	
٣٢,٦	١٣,٥	١٣,٥	١١,٥	١١,٥	%	
٣٢٧٣	٢٦٣٨	٢١٢٧	١٨٩١	١٩٩٧	المنشآت الصناعية	الجملة
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%	
١٣٠,٤	١٢٦٩	١٢٦٩	١٠٤٨	١٠٤٨	الورش الحرفية	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	%	

المصدر: اعتمادًا على محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.



شكل (٣): تطور حجم العمالة بالنشاط الصناعي والحرفي بالوادي الجديد (٢٠١٢م - ٢٠١٦م).

- بلغ المعدل السنوي لزيادة حجم العمالة بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية خلال الفترة المذكورة ١٢,٨%، ٤,٩% بكل منهما على الترتيب، مما يدل على النمو المستمر؛ لانتشار التعليم الفني، وارتفاع أجور العاملين بالنشاط الصناعي عن نظيره في الزراعي (متوسط الأجور بقطاع الصناعة ٣٥٠٠ جنيه/شهر، في مقابل ٢٥٠٠ جنيه/شهر بالقطاع الزراعي في نهاية عام ٢٠١٦م)؛ مما أدى لانصراف العديد من العمال عن العمل بالزراعة واتجاههم للأنشطة الصناعية والحرفية تحت وطأة العامل المادي.

- حقق مركز الخارجة نموًا في حجم العمالة الصناعية، سواء بالمنشآت أو بالورش، رغم تذبذب نسبة ما يحوزه من مجموع الأيدي العاملة بكل منهما، إلا أنه استحوذ على ما يتراوح بين ٤٠% : ٦٦% من العمالة بالمنشآت الصناعية، وبما يتراوح بين ٤٢% : ٦٥% من العمالة بالورش الحرفية؛ لعدة عوامل منها الموقع المتميز الذي يتيح له الارتباط بكافة المراكز، وقربه من وادي النيل، وتوفر مقومات التنمية الصناعية، من موارد زراعية ومعديّة وأيد عاملة، وسوق استهلاكي كبير.

- تذبذب منحني العمالة بالمنشآت الصناعية بمركزي بلاط والداخلية ما بين الارتفاع والانخفاض، إلا أن منحني العمالة بالورش الحرفية اتجه نحو التزايد النسبي، المشوب بقدر من الاستقرار؛ يعود ذلك لما شهدته أعداد المنشآت الصناعية والورش الحرفية من تذبذب.

- نتيجة لارتفاع ما يستحوذ عليه مركز الفرافة من الورش الحرفية، وصلت عام ٢٠١٦م لثلث عددها بالمحافظة، قابل ذلك ارتفاع نصيبه من العمالة، فتزايد عدد العاملين به بالفترة المذكورة.

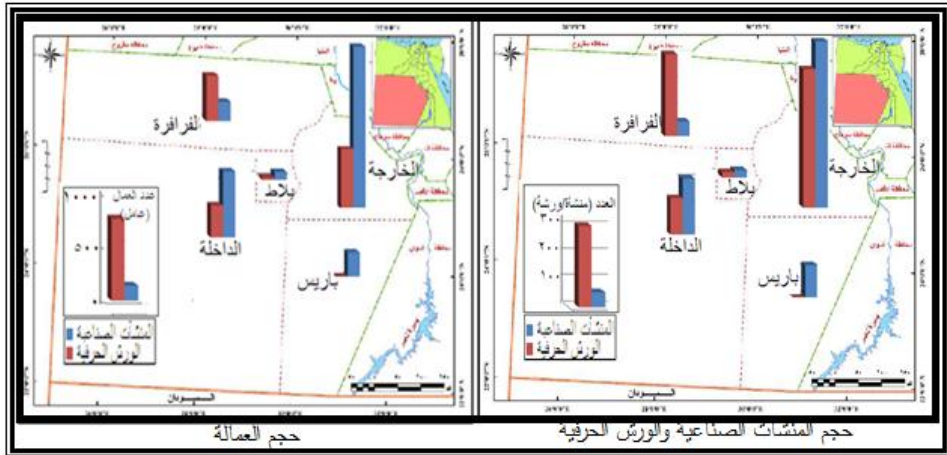
٢- توزيع المنشآت الصناعية:

بلغ عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة ١٠٢٠ منشأة، لم يزد عدد الورش الحرفية بها عن ٩٧٦ ورشة حرفية، تعمل معظمها في مجال صناعة الأثاث، وصناعة السجاد والكليم، وصناعة الملابس، وتوضح بيانات الجدول (٣) والشكل (٤) التوزيع الجغرافي لكل من المنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦، وذلك على النحو التالي:

جدول (٣): توزيع أحجام المنشآت الصناعية والورش الحرفية والعمالة بها بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م

جملة المحافظة	الفرازة	الداخلة	بلاط	باريس	الخارجة	المنشآت والورش		المنشآت الصناعية
						العدد	المنشآت	
١٠٢٠	٥٦	٢٠٨	٢٨	١١٩	٦١٩	العدد	المنشآت	
١٠٠	٥,٥	٢٠,٤	٢,٧٥	١٠,٦٧	٦٠,٦٨	%		
٣٢٧٣	١٨٢	٦١٨	٧٥	٢٢٦	٢١٧٢	العدد	العمالة	
١٠٠	٥,٥٦	١٨,٨٨	٢,٢٩	٦,٩١	٦٦,٣٦	%		
٩٧٦	٣٠٦	١٣٥	٢٠	صفر	٥١٥	العدد	المنشآت	الورش الحرفية
١٠٠	٣١,٣٥	١٣,٨٣	٢,٠٥	صفر	٥٢,٧٧	%		
١٣٠٤	٤٢٥	٢٩٩	٢١	صفر	٥٥٩	العدد	العمالة	
١٠٠	٣٢,٦١	٢٢,٩٢	١,٦١	صفر	٤٢,٨٦	%		
٣,٥	٣,٢	٣,٢٥	٣,٢	٢,٧	١,٤	٣,٥	عامل/منشأة	كثافة العمالة
١,١	١,٣	١,٤	٢,٢	١,٠٥	صفر	١,١	عامل/ورشة	

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.



شكل (٤): توزيع المنشآت الصناعية والورش الحرفية، وحجم العمالة بهما بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

- بلغ حجم المنشآت الصناعية بالمحافظة ١٠٢٠ منشأة، استحوذت الخارجية على ٦٠,٧% منها، يليه الداخلة (٢٠,٤%)، ثم باريس (١٠,٧%)، والفرافرة (٥,٥%)، وأخيراً بلاط (٢,٧٥% من جملتها).

- يستأثر مركز الخارجية على معظم الورش الحرفية (٥٢,٨%)، يليه الفرافرة (٣١,٣%)، ثم الداخلة (١٣,٨%)، وبلاط (٢%)، في حين يندم تماماً وجود الورش الحرفية بباريس.

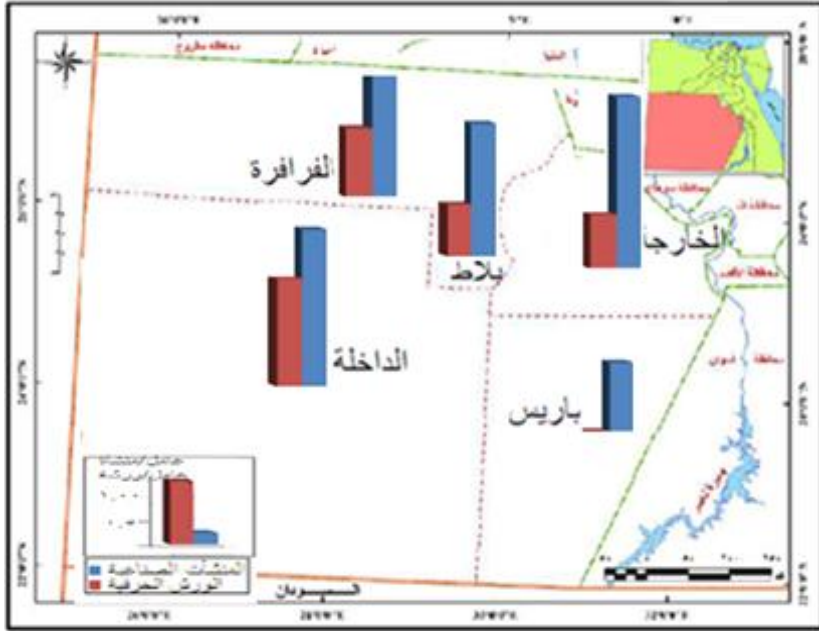
- يعود انتشار الخارجية على العدد الأكبر من المنشآت الصناعية والورش الحرفية لعدة عوامل، منها أنه يمثل قاعدة المحافظة، مما جعله يحظى بمعظم الخدمات والمرافق، بجانب ارتباطه المباشر بوادي النيل بطريق (الخارجة- أسبوط)، مما ييسر له سبل الحصول على العمالة، وسبل تصريف السلع والمنتجات، وتتمثل مقومات الصناعة بمركز الداخلة فيما يمتلكه من موارد أرضية، زراعية وتعدينية، ويعود عدم انتشار الورش به إلى التوجه العام نحو الصناعات التحويلية، وتوجه نسبة كبيرة من الأيدي العاملة نحو امتهان الحرف الأولية، الزراعة والتعدين، والتي تدر قدرًا لا بأس به الدخل، ويعود انتشار الورش الحرفية بالفرافرة لقدم انتشار الأنشطة الحرفية به، وما تلقاه منتجات هذه الحرف من ثقة كبيرة ورواج بين السكان، وقد كان للموقع الهامشي لمركز باريس، واعتماده الكبير على مركز الخارجية في توفير احتياجاته، إضافة إلى هجرة العمالة منه نحو الخارجية حيث فرص التسويق الأعلى، والسوق الاستهلاكي الأكبر، أثره السيئ فانعدام نصيبه من الورش الحرفية بمحافظة الوادي الجديد.

- بلغ حجم العمالة بالمنشآت الصناعية ٣٢٧٣ عاملاً، وبالورش الحرفية ١٣٠٤ عاملاً، بنسبة ٧١,٥%، ٢٨,٥% من إجمالي حجم العمالة بالقطاع الصناعي بالمحافظة، لكل منهما على الترتيب؛ حيث يبدو واضحاً تفوق حجم العمالة بالمنشآت الصناعية عن نظيره بالورش الحرفية؛ مما يدل على ما تحققه التنمية الصناعية بالمحافظة من نمو مستمر، واتجاهها نحو التصنيع الميكانيكي، المعتمد على استخدام الوسائل التكنولوجية، بدلاً من التصنيع الأولي، المعتمد على النشاط الحرفي التقليدي.

- جاء الخارجة في الصدارة، في حجم العمالة، بنسبة ٥٩,٧%، فاستأثر بثلثي حجم العمالة بالمنشآت الصناعية، في حين بلغت نسبته من حجم العمالة بالورش الحرفية ما يزيد على الخمسين، يليه الداخلة بخمس حجم العمالة الصناعية، ليحوز ١٨,٩%، ٢٢,٩% من عدد العاملين بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية على الترتيب، ثم الفرازة المرتبة الثالثة لارتفاع عدد الأيدي العاملة بالورش الحرفية به، الذي بلغ ٤٢٥ عاملاً، بنسبة تتجاوز ثلث عدد العاملين بالقطاع الصناعي الحرفي، ولم يزد نصيبه من الأيدي العاملة بالمنشآت الصناعية على ١٨٢ عاملاً، بنسبة ٥,٦% من إجمالي عددها بالمحافظة، ولم يحظ بارييس سوى بـ ٤,٩% من الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي، جاءت من العاملين بالمنشآت الصناعية، بل عددهم ٢٢٦ عاملاً، يمثلون ٦,٩% من عدد العمال بالمنشآت الصناعية بالمحافظة، ولانعدام وجود الورش الحرفية به، انعدم نصيبه من العاملين بها، بينما حلّ بلاط في ذيل القائمة، فلم يحظ سوى بـ ٢,١% من حجم العمالة بالقطاع الصناعي، فلم يزد عدد العاملين بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية به عن ٧٥، ٢١ عاملاً، بنسبة ٢,٣%، ١,٦% من إجمالي عدد العاملين بالمحافظة.

- يرجع استئثار الخارجة بالنسبة الأكبر من حجم العمالة بالمحافظة لعدة أسباب، منها نصيبه الكبير من المنشآت الصناعية والورش الحرفية، الذي بلغ ٦٠,٧%، ٥٢,٨% لكل منهما على الترتيب، بجانب كونه قاعدة المحافظة، والسوق الاستهلاكي الأكبر بها، بجانب ما يتمتع به من موارد تدعم قيام النشاط الصناعي وازدهاره، وقد جاء الداخلة في المرتبة الثانية؛ لما يمتلكه من موارد زراعية وتعدينية تسهم في تنميته، وموقعه الذي يتيح له الاتصال المباشر بمعظم مراكز المحافظة، في حين يعود تراجع مركز بلاط لعدة عوامل منها حداثة نشأته، وقربه من الداخلة، الذي يعتمد عليه في توفير احتياجاته، وصغر مساحته، التي لا تزيد نحو ٩,١% من إجمالي مساحة المحافظة، مما ترك أثراً سلبياً على ما يمتلكه من موارد أرضية ومقومات للنشاط الصناعي به، مقارنة بباقي المراكز.

- يوجد ارتباط كبير بين عدد الورش الحرفية والمنشآت الصناعية بالمحافظة، والعمالة بكل منهما، حيث بلغ معامل الارتباط $0,97$ ، $0,92$ لكل منهما على الترتيب، حيث يُلاحظ التقارب الشديد بين نسبة الورش الحرفية أو المنشآت الصناعية من جهة، وأعداد العاملين بكل منها من جهةٍ أخرى، وبصورة أكثر تقاربًا في حالة المنشآت الصناعية عنها في حالة الورش الحرفية بالمحافظة.
- بلغ المتوسط العمالة بالمنشآت الصناعية $3,2$ عامل/منشأة؛ مما يشير إلى أن معظم الصناعات القائمة بالمحافظة صناعات صغيرة ومتناهية الصغر، مما يجعلها ليست في حاجة سوى لتشغيل عدد قليل من العمال؛ مما يجعل دورها محدودًا في استيعاب العمالة والقضاء على مشكلة البطالة.
- شهد الخارجة والفرافرة زيادة بمتوسط العمالة بالمنشآت الصناعية عن نظيره بالمحافظة، لبلغ $3,5$ ، $3,25$ عامل/منشأة، بينما يتساوى بالداخلية مع نظيره بالمحافظة، في حين يأتي باريس وبلاط بمتوسط يقل عن نظيره بالمحافظة ببلغ $1,4$ ، $2,7$ عامل/منشأة، بكل منهما على الترتيب.
- بلغ متوسط العمالة بالورش $1,3$ عامل/ ورشة، بما يقل عن نظيره بالمنشآت الصناعية؛ فمعظمها ورش خاصة، تقوم على المجهود الفردي لصاحب العمل، الذي لا يحتاج الاستعانة بعمال، لمحدودية الطلب وضعف الاستهلاك، أو قد يحتاج لعامل واحد لمساعدته، وربما اعتمد على بعض العمال بصورة موسمية، بالأعياد والمناسبات، مما أكسبها طابع الفردية، وحد من دورها في استيعاب الأيدي العاملة.
- بلغ متوسط العمالة بالورش الحرفية $1,3$ عامل/ورشة، يرتفع بالداخلية والفرافرة إلى $2,2$ ، $1,4$ عامل/ورشة على الترتيب، ويقل بالخارجة وبلاط ليصل $1,1$ ، $1,05$ عامل/ورشة على الترتيب.



شكل (٥) توزيع متوسط حجم العمالة بالمنشآت الصناعية والورش الحرفية بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

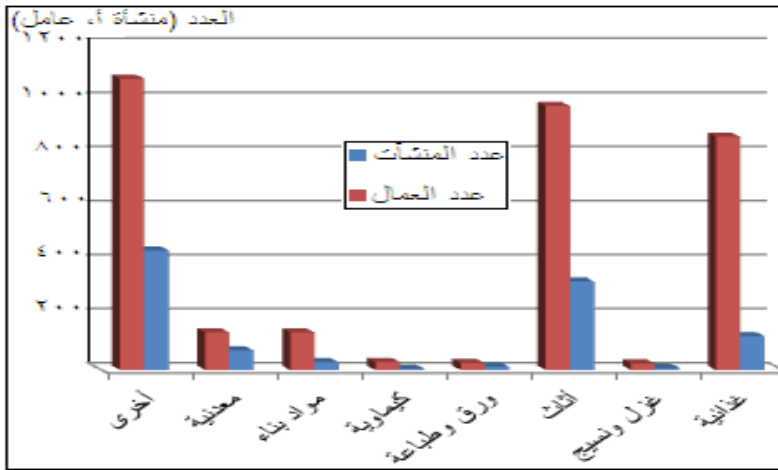
٣- البناء الصناعي:

رغم صغر حجم المنشآت الصناعية بمحافظة الوادي الجديد، فإن البناء الصناعي متنوع، يشتمل على صناعات عديدة يوضحها الجدول (٤) الذي يتضح منه ما يلي:

جدول (٤): البناء الصناعي في محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

الصناعة	المنشآت الصناعية		الأيدي العاملة	
	العدد	%	العدد	%
الغذائية	١٢٥	١٢,٣٥	٨٦٢	٢٦,٣٤
الغزل والنسيج	٨	٠,٨٧	٢٤	٠,٧٣
الأثاث والأخشاب	٣٢٧	٣٣,٢٥	٩٧٦	٢٩,٨٢
الورق والطباعة	١٢	٠,٠٢	٢٦	٠,٧٩
الكيمياوية	٥	٠,٠١	٣٠	٠,٩٢
مواد البناء	٢٩	٢,٨٤	١٣٩	٤,٢٤
المعدنية	٧٢	٧,٢٥	١٣٩	٤,٢٤
أخرى	٤٤٢	٤٣,٤١	١٠٧٧	٣٢,٩٢
الجملة	١٠٢٠	١٠٠	٣٢٧٣	١٠٠

المصدر: اعتمادًا على محافظة الوادي الجديد، مديرية القوى العاملة والهجرة، بيانات غير منشورة.



- شكل (٦): البناء الصناعي في محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦ م.
- جاءت صناعة الأخشاب والأثاث في المرتبة الأولى ، لتحصل الصدارة، سواء في عدد المنشآت أو في حجم العمالة، بنسبة ٣٣,٢٥%، ٢٩,٨٢% مما تحوزه المحافظة منهما على الترتيب، تليها الصناعات الغذائية، بنسبة ١٢,٣٥% من المنشآت، وما يزيد على الربع من حجم العمالة (٣٦,٣٤%) بالمحافظة؛ حيث بدأت هاتان الصناعتان في مرحلة مبكرة نسبياً، بمطلع العقد السابع من القرن العشرين، مما انعكس على نسبة ما تحوزه هاتان الصناعتان من المنشآت الصناعية والعمالة بالمحافظة، فقد حازتا ٤٥,٦%، ٥٦,١٦% من عدد المنشآت الصناعية وحجم الأيدي العاملة.
 - حازت الصناعات المعدنية الأساسية على ٧,٢٥% من المنشآت الصناعية، ٤,٢٤% من حجم العمالة بالمحافظة، يليها في المرتبة الرابعة صناعة مواد البناء، التي تستأثر بـ ٢,٨٤% من عدد المنشآت الصناعية، وما يقارب ضعف هذه النسبة من العمالة (٤,٢%)، تليها صناعة الغزل والنسيج، ثم صناعة الورق ومنتجاته، ثم الصناعات الكيماوية.
 - بلغ متوسط العمالة بالمنشآت الصناعية بالمحافظة ٣,٢ عامل/منشأة، لتزيد بالصناعات الغذائية (٦,٩ عامل/منشأة)، والكيماوية (٦ عامل/منشأة)، ومواد البناء (٤,٨ عامل/منشأة)؛ مما يعني أن هذه الصناعات تعد كثيفة العمالة نسبياً، لذا يجب الاهتمام بها وتنميتها، لتستوعب عدد أكبر من العمالة، مقارنة بالصناعات الأخرى التي جاء متوسط حجم العمالة بها أقل من نظيره بالمحافظة، وتمثلها صناعة الغزل والنسيج (٣ عامل/منشأة)، والخشب والأثاث (٣ عامل/منشأة)، والصناعات المعدنية (١,٩ عامل/منشأة)، والتي تعد من الصناعات قليلة العمالة، لاعتمادها على القوى المحركة الميكانيكية، وان كان ذلك لا يفي بالاهتمام بها، لتوفير ما تحتاجه المحافظة من منتجاتها، وتصدير

الفائض منها إلى الأسواق الاستهلاكية، بما يدعم الميزان التجاري، ويحقق الرفاهية لأبناء المحافظة.

٤- خصائص النشاط الصناعي:

يُقصد بخصائص النشاط الصناعي مجموعة المؤشرات الاحصائية، التي تستخدم لتقييم الاقليم، ومعرفة مدى ملائمتها لقيام النشاط الصناعي (مصطفى سعد عبدالله، ٢٠٠٥م، ص١٤٢)، وتتعدد خصائص النشاط الصناعي بمحافظة الوادي الجديد، حيث يشتمل على ما يلي:

- حجم الصناعة:

يهدف القياس الكمي لحجم الصناعة لتوضيح أهمية وحجم الصناعة، ليسهل عقد المقارنة بين المناطق والأقاليم المختلفة في هذا الشأن (محمود محمد سيف، ١٩٨٥م، ص٣١١)، ولقياس حجم الصناعة تم الاعتماد على ثلاثة معايير أساسية، هي عدد المنشآت الصناعية، وعدد الأيدي العاملة بالنشاط الصناعي، وحجم الطاقة الكهربائية المستهلكة في النشاط الصناعي، وذلك لسهولة الحصول على تلك المعايير على مستوى الوحدات الادارية بمحافظة الوادي الجديد، وهو ما يتضح من بيانات الجدول (٥).

جدول (٥): حجم الصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م^(١).

المراكز	عدد عمال الصناعة		عدد المنشآت الصناعية		كمية الكهرباء المستهلكة		حجم الصناعة س+ص+ع ٣	الفئة
	الرقم القياسي (س)	١٠٠x	الرقم القياسي (ص)	١٠٠x	الرقم القياسي (ع)	١٠٠x		
الخالجة	٢١٨,٢		٣٣٢,٨		٢٢٤,٥		٢٦١,٨	الرابعة
باريس	٧,١		٣٥,٦		١٦٠,٨		٦٧,٨	السادسة
بلاط	٩٨,٣		١٢,٤		٤٢,٦		٥١,١	السادسة
الداخلية	١٧٦,٢		٩٤,٤		٢١٤,٢		١٦١,٦	الخامسة
الغرافرة	١,٥		٢٧,٨		٤٧,٦		٢٥,٦	السابعة

المصدر: الجداول (٤٤،٤٣)، شركة كهرباء مصر الوسطى، قطاع كهرباء الوادي الجديد،

ادارة الشئون التجارية، بيانات غير منشورة.

جاءت مراكز المحافظة في أربعة فئات لحجم الصناعة، واحتل الخارجة موقع الصدارة ليحلَّ بالفئة الرابعة، بحجم صناعة ٢٦١,٨، مما يدل على تفوقه في النشاط الصناعي، لوجود العدد الأكبر من المنشآت الصناعية وتركز أهم الصناعات به، ووجود سوق استهلاكي كبير، وتوفر العمالة، يليه الداخلية بالفئة الخامسة، لما يتمتع به موارد أرضية، زراعية ومعدينية، تدعم الصناعة، وحيازته لخمسي عدد سكان المحافظة، وقربه من مركز بلاط، مما يعني توفر سوق استهلاكي يماثل نظيره بالخارجة، ويحلَّ باريس وبلاط بالمرتبتين الرابعة

١ - الرقم القياسي=(جملة البيان/ عدد مراكز المحافظة)، للمزيد أنظر: (محمد خميس الزوكة، ١٩٨٥م، ص٢٥)، (محمود محمد سيف، ١٩٨٥م، ص٣١٠)، (محمد الفتحى بكير، ٢٠١١م، ص٢٢٦).

والخامسة، فقد جاءا في الفئة السادسة، بحجم صناعة ٦٧,٨ ، ٥١,١ لكل منهما على الترتيب، تلاهما الفرافرة، بحجم صناعة ٢٥,٦، مما يؤكد ضعف الصناعة به، لاهتمام الدولة بتنمية القطاع الزراعي، بجانب عدم وجود صناعات كبيرة، ذات أهمية، واقتصار النشاط الصناعي على بعض الصناعات الاستهلاكية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.
- معامل الأهمية النسبية:

يتم من خلاله التعرف على درجة النشاط الصناعي وقياسه، وفيما يتعلق بقياس قيمته بمراكز محافظة الوادي الجديد، فهذا ما توضحه بيانات كل من الجدول (٦).

جدول (٦): معامل الأهمية النسبية للصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م^(١).

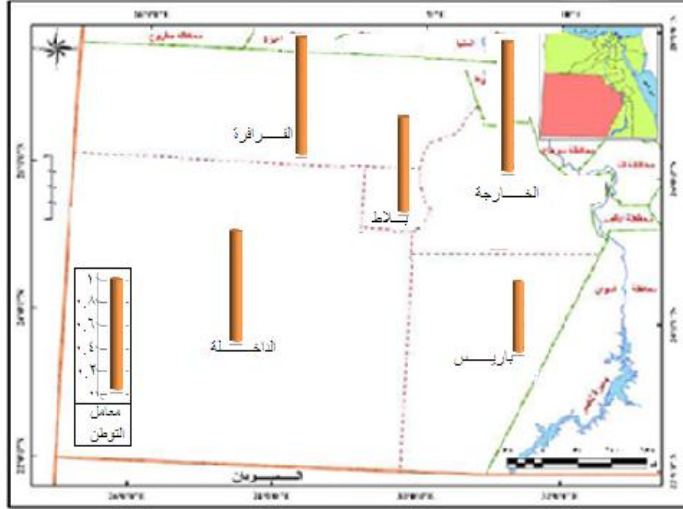
المراكز	عدد عمال الصناعة	عدد المنشآت الصناعية	معامل التوطن الصناعي
الخارجة	٢١٧٢	٦١٩	١,١٤
باريس	٢٢٦	١١٩	٠,٦٢
بلاط	٧٥	٢٨	٠,٨٣
الداخلة	٦١٨	٢٠٨	٠,٩٧
الفرافرة	١٨٢	٥٦	١,٠٣
جملة المحافظة	٣٢٧٣	١٠٢٠	----

المصدر: اعتماداً على بيانات الجدول (٤٢، ٤٣).

جاء الخارجة ثم الفرافرة في موقع الصدارة في الأهمية الصناعية، ليزيد معامل الأهمية النسبية بهما عن (١) لأهمية موقع الخارجة كقاعدة للمحافظة؛ مما ساهم في تركيز العديد من الأنشطة الصناعية به، وارتباطه بوادي النيل بطريق (الخارجة- أسيوط)، الذي يسر له الاتصال بأسواق التصريف والاستهلاك، ولقرب الفرافرة من القاهرة الكبرى، عبر طريق الواحات البحرية، وقدم العمران به، وقد حلَّ الداخلة في المرتبة الثالثة ليمثل منفرداً المركز الوحيد الذي تتعادل فيه أهمية النشاط الصناعي مع غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، لاسيما الزراعة والتعدين، يعود ذلك إلى ما يتمتع به المركز من موارد أرضية واقتصادية، بجانب قدم حركة التعمير والتنمية به،

١- $\text{معامل الأهمية النسبية} = \frac{\text{عدد عمال الصناعة بالمركز}}{\text{عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة}} / \frac{\text{عدد المنشآت الصناعية بالمحافظة}}{\text{عدد عمال الصناعة بالمحافظة}}$
- للمزيد أنظر (محمد خميس

وتوفر سوق استهلاكي كبير، يضم نحو خمسي الحجم الديموغرافي للمحافظة.



شكل (٧): معامل الأهمية النسبية للصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

من بيانات الجدول (٦) والشكل (٧) يتضح أن مركزا باريس وبلات يعدان من المناطق التي لا يتوطن بها النشاط الصناعي، نتيجة للتطرف الموقعي للأول، وحدثة النشأة للثاني، وضعف السوق الاستهلاكي وانخفاض عدد السكان بكل منهما.

- كثافة الصناعة:

تعد كثافة الصناعة احدى المقاييس المهمة، التي تُستخدم لتوضيح مدى أهمية قطاع الأنشطة الصناعية في المساهمة في اقتصاديات الاقليم محل الدراسة، حركة التنمية الشاملة به، وتوضح بيانات كل من الجدول والشكل التاليين قيمة كثافة الصناعة وفتتها بكل مركز من مراكز محافظة الوادي الجديد

جدول (٧): كثافة الصناعة بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

الفئة	كثافة الصناعة س+ص+ع	الكهرباء المستهلكة بالصناعة ١٠٠ — X — عدد السكان	عدد عمال الصناعة ١٠٠ — X — عدد السكان (ص)	عدد عمال الصناعة ١٠٠ — X — عدد العاملين بالتشغيل الاقتصادي ٠,٢٥ (س)	
	٣	٠,٣ (ع)	٠,١	٠,٢٥	
الخارجة	١٣٨,٩	١٦٣,٢٤	١٤٥,٣٧	١٠٧,٩٨	
باريس	٣٦,٧	٦٥,٥٣	٢٨,٢	١٦,٥٢	
بلاط	٦٢,٨	٨١,٧٢	٧٧,٨٣	٢٨,٧٦	
الناحلة	٥٦,١	٥٦,٦	٧٧,٧	٣٤,٠٥	
الفرافرة	٨,٢	٢٠,٣	٣,٥٨	٠,٨٢	

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مركز المعلومات، مديرية القوى العاملة، بيانات غير منشورة.

من بيانات الجدول (٧)، تتضح عدة حقائق أهمها:

- يأتي الخارجة في صدارة مراكز المحافظة في كثافة الصناعة بقيمة ١٣٨,٩، وبذلك يحل في الفئة الرابعة، مما يؤكد أهمية الصناعة بين الأنشطة الاقتصادية به، فتتوطن به العديد من الصناعات المهمة، ذات التأثير المباشر في التنمية الاقتصادية.

- جاء كل من بلاط والداخلة، في الفئة السابعة، فوصلت كثافة الصناعة بهما ٦٢,٨، ٥٦,١ على الترتيب، حيث لعب الموقع المتوسط وزيادة عدد السكان، وكذلك سهولة اتصالهما بباقي مراكز المحافظة دوراً مهماً في احتلالهما تلك المرتبة.

- حلّ باريس في مرتبة متأخرة، يليه الفرافرة في ذيل القائمة، بالفئتين الثامنة والعاشر على الترتيب؛ مما يدل على ضعف عوامل قيام النشاط الصناعي وضعف توطنه بهما، وحاجتهما لنظرة تنموية واعية من قبل الدولة والجهات المعنية بذلك.

ثانياً: مشكلات التنمية الصناعية

على الرغم مما يسهم به القطاع الصناعي، بمنطقة الدراسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها، فإنه يعاني من عدة مشكلات، تعوق مسيرته، تلك العقبات التي يجب النظر إليها بعين الاعتبار؛ لرصدها، وتتبعها، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها؛ وذلك من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذا القطاع التنموي المهم، حيث يمكن عرض أهم المشكلات التي تعوق التنمية الصناعية فيما يلي:

١- مشكلات تتعلق برجال الصناعة أنفسهم: يعمل رجال الصناعة والمستثمرون، أحياناً، على إعاقة النشاط الصناعي؛ يرجع ذلك لبعض السلوكيات التي ينتهجونها، رغبةً منهم في تحقيق الكسب السريع، أو نتيجةً لنقص خبراتهم وضعف اهتمامهم بتنمية القطاع الصناعي وتطويره، ومن أهم تلك السلوكيات الخاطئة حب تملك الأراضي، لا لإقامة نشاط صناعي، وانما للمتاجرة بها وتحقيق مكاسب مادية سريعة، دون ترسيخ لفكرة البدء في بناء منشآت صناعية، كذلك

فإن نقص الخبرة والدراية الكافية لدى البعض فيما يتعلق بالمشروعات الصناعية المقدمة منهم، يمثل مشكلة أخرى، حيث يركز الجانب الاستثماري لديهم على مصدر التمويل فقط، دون توجيه الاهتمام إلى بقية الجوانب الاستثمارية، الإدارية منها والتنظيمية وكيفية توفير مقومات الانتاج الصناعي، إضافة لما يعنيه الكثير من المستثمرين والقائمين على النشاط الصناعي بمنطقة الدراسة من ضعف قدراتهم في ايجاد، والبحث عن، وفتح منافذ لتوزيع وبيع منتجاتهم، وضعف خبراتهم التسويقية؛ مما يتسبب في محدودية القدرة على تصريف المنتجات، ويهدد بقاء واستمرارية النشاط الصناعي القائم، كذلك فإن عدم إلمام المستثمرين بمجموعة الشروط القياسية، الواجب توفرها في منتجاتهم، يؤثر بشكل سلبي على جودة المنتج، ويحول دون قدرته على المنافسة، ويحد من فرص تسويقه، كذلك فإن قلة وضعف اهتمام رجال الصناعة بالاشتراك في المعارض؛ يحول دون معرفتهم بأساليب تطوير النشاط الصناعي، ويقف حجر عثرة أمام خلق فرص تسويقية أفضل لمنتجاتهم.

٢- مشكلات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية: تتسبب المشكلات الإدارية الحكومية في إعاقة النشاط

الصناعي، والحد من قدرته على تحقيق التنمية الاقتصادية بمنطقة الدراسة، ومن أهمها عدم توفر الخدمات ومرافق البنية الأساسية، اللازمة لقيام النشاط الصناعي، حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية انعدام وجود شبكات المياه والصرف الصحي بمعظم جهات منطقة الدراسة، واقتصارها على المناطق الحضرية، كذلك يتضح القصور في مد شبكات الطرق والكهرباء والمياه، والتي لم تزد نسبة توفرها بالمنطقة الصناعية بالخارجة عن ٦٥% لكل من هذه الشبكات على حدة، في حين شهد قطاعي الطرق والاتصالات قصوراً بلغت نسبته نحو ١٠%، ٤٠% لكل منهما على الترتيب، بالمنطقة الصناعية بالداخل.



صورة (١): تدهور الطريق المؤدي إلى المنطقة الصناعية بالخارجة.

المصدر: الدراسة الميدانية بتاريخ ١٧/٤/٢٠١٧م، واتجاه النظر ناحية الشمال الغربي. وفي ظل هذا القصور الواضح في تقديم الخدمات، وانشاء شبكات المرافق اللازمة لقيام النشاط الصناعي، لم تزد نسبة المساحات التي تم ترفيقها عن ٣٥,٧٢%، ٥٦,٧٨% من المساحة الكلية للمناطق الصناعية بكل من الخارجة

والداخلة على الترتيب؛ مما يعكس مدى الترددي في مستوى الخدمات والمرافق المتاحة بهما، وهو ما يمثل عائقاً كبيراً أمام تحقيق تنمية صناعية حقيقية بمنطقة الدراسة. كذلك فإن من أهم المشكلات الإدارية كثرة أعطال الكهرباء والمياه بالمناطق الصناعية، حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية وجود انقطاع في التيار الكهربائي يصل إلى ٢:٣ مرات/أسبوع، بمتوسط ٢٠:٣٥ دقيقة في كل مرة، مما يؤثر سلباً على العمليات الإنتاجية، نتيجة توقف العمل واهدار الوقت، والحاجة لإعادة تشغيل الماكينات بعد توقفها؛ مما يحد من جودتها وكفاءتها، ويزيد من فرص تعرضها للأعطال، إضافة إلى القصور والضعف الذي تعانيه الاعتمادات المالية المخصصة لتنمية المناطق الصناعية، التي يتم تخصيصها من الموازنة العامة للدولة، مما يؤثر سلباً على حركة انشاء تلك المناطق وتنفيذ أعمال ترفيقها، حيث لم تزد الاعتمادات المالية المخصصة لتطوير المناطق الصناعية وترفيقها ومد شبكات البنية الأساسية لها عن ١٧٤,٥٥ مليون جنيه، تم انفاق ١١٤,٥٥ مليون جنيه منها حتى نهاية عام ٢٠١٦م، بما يمثل ٦٥,٦٣% مما تم تخصيصه لها، في حين أن المساحات التي تم ترفيقها لا تزيد عن ٤٠,٦٦% فقط من المساحة الكلية، المخصصة لإقامة المناطق الصناعية بالخارجة والداخلة، كذلك فإن صعوبة وتعقيد الإجراءات البنكية، الخاصة بالإقراض والتمويل، وارتفاع قيمة الفائدة، التي تجاوزت نسبتها ١٠%: ١٣%، يحدان القدرة على تمويل المشروعات الصناعية، ويحدان من قدرة المستثمرين على تنمية وتطوير القطاع الصناعي، وتمثل البيروقراطية التي يعانيها القطاع الحكومي، وما يتبعها من إجراءات استخراج التراخيص المطلوبة مشكلة تعوق تحقيق التنمية الصناعية، فبالرغم مما قامت به المحافظة عن طريق مكتب الاستثمار من تسهيلات في استخراج الأوراق المطلوبة لقيام المنشآت الصناعية، إلا أن تعقد الإجراءات القانونية، والحاجة لاستخراج التراخيص من أكثر من جهة أعاقا تطوير القطاع الصناعي، وقدرته على جذب الاستثمارات، خاصة مع ضعف الخبرات الموجودة، وعدم قدرة العاملين بمكتب الاستثمار بالمحافظة على تقديم خريطة استثمارية واضحة لها؛ لضعف الدراسات وقلتها؛ مما يشكل عائقاً أمام حركة الاستثمار الصناعي، ويحد من الخيارات المتاحة أمام المستثمرين، ويدفعهم لتجنب إلقاء أموالهم في نشاط، يبدو غير واضح المعالم، وغير مضمون النتائج، وأخيراً فإن من أهم معوقات التنمية الصناعية تتمثل في عدم توفر الدعاية الإعلامية، اللازمة والكافية، لجذب المزيد من الاستثمارات الصناعية، وعدم قيام المحافظة بتنظيم ندوات وعقد مؤتمرات، يتم من خلالها توضيح ما تتمتع به من مقومات، تساهم في قيام نشاط صناعي قوي، بما يؤدي لجذب المزيد من الاستثمارات.

٣- مشكلات بيئية: تتمثل فيما تلقى به المنشآت الصناعية من مخلفات، وما تحدثه من ضوضاء؛ تعمل بدورها على تلوث المحيط البيئي، وعلى الرغم من أن منطقة

الدراسة تعد من الأقاليم شبه الخالية من وجود الملوثات الصناعية، أو الانبعاثات الغازية؛ لمحدودية النشاط الصناعي القائم بها، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود بعض الملوثات الغازية، الناتجة من أدخنة المصانع، وما يصاحب بعض الصناعات من تلوث بيئي، مثل صناعة الطوب، إضافة إلى ما تلقي به المصانع من مخلفات تنصرف إلى شبكة الصرف الصحي، التي تلقي بمخلفاتها في المصارف الزراعية، التي يتم استخدام بعض مياهها لري الأراضي الزراعية، مما يعمل على تلوث المحاصيل والحق الأذى بصحة المواطنين، كذلك اتضح من خلال الدراسة الميدانية وجود العديد من المخالفات التي تتعلق ببيئة العمل في العديد من المنشآت الصناعية، مثل عدم وجود سجل بيئي للمنشأة وعدم وجود مهمات وقاية للعاملين، وندررة وجود طفايات الحريق، وفي حالة وجودها فإنها تكون غالباً فارغة أو غير صالحة للاستخدام، إضافة للتلوث السمعي والضوضاء الناتجة عن وجود العديد من الورش داخل نطاق التجمعات السكنية، وقد تم إجراء قياسات الضوضاء وقياس الأتربة المستنشقة بمطحن الخارجة فاتضح عدم مطابقتها للحدود المسموح بها، فقد وصلت درجة الضوضاء ٩٠ ديسيبل، وبلغ حجم الأتربة المستنشقة به نحو ٦ ملليجرام/م^٣، وهو ما يزيد عن الحدود الصحية المسموح بها؛ مما حدا بالجهات المسنولة لإغلاقه، حتى يتم توفيق أوضاعه البيئية (وزارة الدولة لشئون البيئة، ٢٠٠٧م، ص ١٣٥)، كذلك التلوث البيئي الناتج عن نقل المخلفات الصلبة إلى المقالب العمومية، مما يعمل على انتشار العديد من الحشرات والهوام الضارة بالبيئة، كذلك ما تقوم به بعض المنشآت من صرف مياه الصرف الصناعي بالبرك والمصارف، وأحياناً بمناطق قريبة من الطرق والمناطق العمرانية، كما هو الحال بمنطقة موط بالداخلية والفرافرة؛ مما ينتج عنه قدر كبير من الملوثات والآثار البيئية الضارة، التي تزيد من انتشار الأمراض؛ نتيجة لتأثيرها السلبي على صحة الإنسان، وبالتالي فهي تعد من المشكلات الرئيسية التي تعوق من فرص التنمية الصناعية بالمحافظة.

٤- مشكلات تتعلق بالمشروعات الصناعية الصغيرة: تعد المشروعات الصناعية الصغيرة إحدى الوسائل المهمة والأساليب الناجحة في تحقيق التنمية الصناعية بمنطقة الدراسة، لما تساهم به في توفير فرص العمل والقضاء على مشكلة البطالة، إضافة لكونها، صناعات صديقة للبيئة، ولا تسبب تلوثاً بيئياً يُذكر، مقارنة بغيرها من الصناعات الكبيرة، إلا أنها لا تزال تعاني من بعض المشكلات، التي تحول دون مساهمتها بحظ وافر في تحقيق التنمية الاقتصادية، تأتي على قمة هذه المشكلات الافتقار لوجود جهاز حكومي، يتولى مهمة الإشراف التام على المشروعات الصناعية الصغيرة، ويعمل على تنميتها، وتوفير فرص تسويقية لمنتجاتها، والافتقار إلى وجود احصائيات دقيقة عنها، يتم إصدارها بشكل دوري، حيث تكاد تنعدم الدقة والصدق فيما يصدر عن الجهات الحكومية

من بيانات وتقارير تتعلق بالمنشآت الصناعية الصغيرة، مما يحد من القدرة على دراسة هذا القطاع وتقييمه بشكل صحيح، إضافة لعدم وجود رغبة صادقة من أصحاب هذه المشروعات في تنمية منتجاتهم، أملاً في تحقيق الجودة والمواصفات القياسية لها، نتيجة لعدم معرفتهم، وقصور الأجهزة الحكومية في توجيههم، مما يعوق، بل ويحد، من وجود فرص تسويقية أفضل لهذه المنتجات، ليس ذلك فحسب، بل ان التمويل يعد أيضاً من أهم المشكلات التي تعوق تنمية قطاع الصناعات الصغيرة بمنطقة الدراسة، يبدو ذلك من خلال الافتقار إلى، وعدم وجود، وسائل ميسرة من قبل الجهاز الحكومي، لإقراض أصحاب هذه المشروعات، دون اللجوء للإجراءات البنكية المعقدة، ذات الفوائد المرتفعة، التي يعجز الكثير من رجال الصناعات الصغيرة عن تسديدها، إضافة لما تقوم به البنوك من التعسف في طلب العديد من الضمانات، التي تحتاجها؛ لمنح القروض لأصحاب هذه المشروعات؛ مما يحول دون قدرتهم على تنمية وتطوير هذا القطاع.

٥- مشكلات تتعلق بالعمالة: وتعاني الأيدي العاملة بالقطاع الصناعي العديد من المشكلات، منها قصور التعليم الفني، حيث اتضح من خلال الدراسة الميدانية اللامبالاة وعدم الاهتمام من قبل القائمين على التعليم الفني بإعداد كوادر فنية، تساهم في دفع حركة التنمية الصناعية بالمحافظة، معللين ذلك بالقصور في الموارد والامكانيات، بالإضافة لما يتسم به الطلاب من الإهمال الشديد في الحضور والتغيب المتكرر وعدم الانتظام في الدراسة، تحت مظلة الغفلة التامة من المسؤولين، حيث يفضل الطلاب التغيب عن الدراسة لمزاولة مهن حرفية أو الالتحاق بقطاع البناء بمناطق التعمير الجديدة، لتحقيق ربح مادي، في ظل توافر العديد من المسؤولين عن التعليم الفني وتدخلهم لتقليل نسب غياب الطلاب، حتى لا يتسبب ذلك بالحاق الأذى بهم أو فصلهم من الدراسة، يضاف لذلك أن معظم الأيدي العاملة هي عبارة عن عمالة غير ماهرة، وغير مدربة؛ لعدم اهتمام أصحاب العمل بتدريبهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لتنمية قدراتهم المهنية، مما نتج عنه أن معظم الصناعات وصناعات حرفية صغيرة، تعتمد على الأيدي العاملة أكثر من اعتمادها على الآلات؛ مما ساهم في ضعف وتراجع القطاع الصناعي بمنطقة الدراسة، كذلك فقد اتضح من الدراسة الميدانية أن الأيدي العاملة بمنطقة الدراسة تعاني من العديد من المشكلات الخاصة، منها عدم اهتمام الكثير من المنشآت الصناعية بالتأمين على العاملين بها، وافتقار العمال إلى وجود تأمين اجتماعي لهم، وعدم وجود تأمين صحي لعلاجهم، وضعف ما يصرف لهم من بدلات ضد مخاطر العمل، بما لا يتناسب والمخاطر التي يتعرضون لها، وما قد يلحق بهم من اصابات، بالإضافة للقصور في توفير المهام الصناعية ووسائل الوقاية الخاصة بهم، مما يتسبب في زيادة تعرضهم للأخطار واصابات العمل، لا سيما الأمراض الناتجة عن انتشار الغبار والأتربة في بيئة

العمل ، بجانب معاناتهم الشديدة من ضعف العائد المالي والأجور التي يتقاضونها، حيث تتراوح مرتباتهم الشهرية بين ١٥٠٠:٣٢٠٠ جنيه، هذا في الوقت الذي يوجد قطاع كبير منهم لا يزال يعمل بنظام السركي(اليومية)، وصلت نسبته إلى ٣٤% من اجمالي المبحوثين، حيث يتراوح أجرهم اليومي بين ٦٠:١٠٠ جنيهًا، بمتوسط شهري يتراوح بين ١٥٠٠:٢٥٠٠ جنيهًا؛ حيث يتوقف الأجر على مدى التخصص والمهارة في القيام بالعمل، ونظرًا لأن معظم العاملين لا يقطنون بالمناطق الحضرية، حيث توجد المنشآت الصناعية، فإنهم يقومون برحلة عمل يومية، تتراوح ما بين(١,٥ : ٥٠ كم)، للعاملين بمجمع التمور بالخارجة، منهم ١٥,٥% تقل رحلة عملهم عن ٥ كم، ونحو ١١,٥% تتراوح رحلة عملهم بين ٥:١٥ كم، في حين تصل نسبة من تتراوح رحلة عملهم بين ١٥:٣٠ كم إلى ٢٧%، ومن تصل رحلة عملهم بين ٣٠:٥٠ كم إلى ٣٦,٥%، في الوقت الذي يعاني فيه ٩,٥% من المبحوثين من رحلة عمل طويلة تتجاوز ٥٠ كم، وهم القاطنين بقرى فلسطين وصنعاء وبغداد وباريس بجنوب الخارجة، حيث يؤثر طول رحلة العمل على تعريفه الأجرة التي تتراوح بين ١:٧ جنيهات لقاطني الخارجة (٣% من المبحوثين) والمناطق القريبة منها حتى قرى الشركة ١٧ شمالًا وقرى جناح ٢ جنوبًا، والتي تتضمن نسبة ٥١% من جملة المبحوثين، و ١٠ جنيهات للجهات البعيدة عن الخارجة، التي تتمثل في قرى المنيرة شمالًا، وقرى ناصر الثورة وجناح ٧ وصنعاء وفلسطين، بما يمثل نسبة ٣٥,٥% من المبحوثين، و ١٥ جنيهًا للقاطنين بكل من بغداد وباريس والمكس القبلي، والذين يمثلون نسبة ٩,٥% من جملة المبحوثين بالمجمع.

وتتعرض الصناعة بالمحافظة للعديد من المشكلات، التي تعوق تنميتها، تأتي في صدارتها مشكلة التذبذب في أسعار المواد الخام، واعتراض الكثير من المزارعين على نظام التعاقد المعمول به، حيث يرون فيه تقييدًا لحريتهم في بيع منتجاتهم بأسعار أعلى، وارتفاع أسعار مصادر الطاقة، خاصة الكهرباء، والارتفاع الذي لحق بتكاليف نقل الخامات والمنتجات ؛ الذي صاحب ارتفاع أسعار الوقود، مما يمثل تكاليف اضافية، تُضاف لسعر المنتج، وتعمل على تقليل هامش الربح للمنتجين، ويقلل من فرص منافسة المنتجات لنظيرتها التي يتم انتاجها قرب الأسواق، مما يقلل من تكاليف النقل المتعلقة بها.

ثالثاً: مجاور التنمية الصناعية.

اتخذت التنمية الصناعية اتجاهاً؛ يهدف احدهما إلى دعم كل من الصناعات الكبيرة والمتوسطة، بينما يسلك الآخر أدد تنمية كل من الصناعات الصغيرة والحرفية، وهذا ما سنتناوله الدراسة بالتفصيل.

1- المناطق الصناعية:

تعرف الأمم المتحدة المنطقة الصناعية بأنها: "مساحة من الأرض، تقع بالنسيج الحضري للمدن، تخصص للصناعات" (United Nations, 1978, p.6)، ويعرفها بيل بـ "مواقع، يتم ادخال التحسينات لها؛ لتشكل مُحفراً لإنشاء الصناعات، وتقتصر الخدمات بها على تحديد الأراضي، للمشروعات الصناعية، بتخصيص مساحة من الأرض لكل مشروع، ومد الطرق، والخدمات ومرافق البنية الأساسية، وتضم المنطقة الصناعية صناعات من كافة الأنواع والأحجام (Bale, 1974, p.32)، وقد قامت المحافظة بإنشاء منطقتين صناعيتين، دعماً للتنمية الصناعية، وتم تخصيص الأراضي للمستثمرين بأسعار رمزية، مع توفير العديد من الخدمات ومرافق البنية الأساسية اللازمة لها، وهما كما يلي:

أ- المنطقة الصناعية الأولى بالخارجة: تم انشاؤها عام ١٩٩٦م، وقامت هيئة التنمية الصناعية بدعم البنية الأساسية لها بمقدار ثلاثة ملايين جنيه، كمرحلة أولى لتطويرها، وقد أقيمت على مساحة ١٨٠ فداناً، وتم تقسيمها إلى ٧ خلايا نوعية، كل خلية منها تختص بنشاط معين كما يلي:

جدول (٨): الخلايا والأنشطة الصناعية القائمة بها بالمنطقة الصناعية بالخارجة.

الخلايا	النشاط الصناعي القائم
الأولى (أ)	تعدينية/ كيمياوية/ خدمية.
الثانية (ب)	الغذائية
الثالثة (ج)	معدنية/ غذائية/ خشبية
الرابعة (د)	كيمياوية/ صناعات صغيرة/ صناعات متناهية الصغر
الخامسة (هـ)	الكيمياوية
السادسة (و)	التعدينية
الخلية السابعة (ز)	كيمياوية/ تعدينية/ جلدية/ نسيجية/ خشبية/ معدنية/ هندسية/ أعلاف

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م. وبلغ عدد المشروعات القائمة بالمنطقة ٢٤ مشروعاً منتجاً، والمشروعات التي لاتزال تحت الإنشاء ١٥ مشروعاً، وذلك كما يلي.

جدول (٩): المشروعات بالمنطقة الصناعية بالخارجة، طبقاً للقطاعات والموقف التنفيذي لها.

عدد المنشآت، طبقاً للموقف التنفيذي لها				القطاعات الصناعية
غير منتج		منتج		
%	العدد	%	العدد	
٠	٠	٤,١٧	١	التعدينية.
٠	٠	٢٩,٢	٧	الكيمائية.
٠	٠	٨,٣٣	٢	الهندسية.
٦,٦٧	١	٨,٣٣	٢	المعدنية.
٩٣,٣٣	١٤	٤٥,٨	١١	الغذائية.
٠	٠	٤,١٧	١	الخشبية.
١٠٠	١٥	١٠٠	٢٤	الإجمالي

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.
يتضح استحواذ الصناعات الغذائية على معظم المشروعات بالمنطقة الصناعية، بما يقارب نصف عدد منشآتها، بواقع ١١ منشأة، خاصة بتعبئة وتغليف التمور، بينما يمثل نشاط باقي المنشآت في حفظ وتبريد الحاصلات الزراعية والألبان والعصائر، والصناعات الكيمائية، والهندسية، والتعدينية، والخشبية، أما عن المنشآت الصناعية، التي لاتزال تحت الانشاء بعدد ١٥ منشأة، فهي تعمل في الصناعات الغذائية، عدا مصنع للصناعات المعدنية، وعن أعداد الأيدي العاملة، فهي كالتالي:

جدول (١٠): عدد المنشآت والعمالة بالمنطقة الصناعية بالخارجة طبقاً لفئات العمالة.

العمال		المنشآت		الفئة
%	عدد	%	عدد	
٢,٨	٢٠	١٢,٥	٣	>١٠ عامل/منشأة.
٦٠,٩	٤٤٠	٧٩,٢	١٩	١٠:٥٠ عامل/منشأة.
٣٦,٣	٢٦٢	٨,٣	٢	<٥٠ عامل/منشأة.
١٠٠	٧٢٢	١٠٠	٢٤	الإجمالي

المصدر: اعتماداً على، محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول (١٠) الاهتمام بإقامة صناعات تستوعب أعداد متوسطة أو مرتفعة من الأيدي العاملة، فلا يزيد عدد المنشآت التي يقل بها عدد العمال عن ١٠ عمال عن ٣ منشآت فقط، بما لا يمثل أكثر من ١٢,٥% من إجمالي عددها بالمنطقة الصناعية، في حين بلغ عدد المنشآت متوسطة العمالة (١٠:٥٠ عامل/منشأة) ١٩ منشأة، بنسبة ٧٩,٢%، وجاءت الصناعات التي تستوعب أكثر من ٥٠ عامل/منشأة، بواقع منشأتين فقط، تمثل ٨,٣% من المنشآت الصناعية بتلك المنطقة، وفيما يتعلق بالمنشآت قيد الانشاء، فمن

المتوقع أن يبلغ عدد العمال بها ٤٣٥ عاملاً، بمتوسط ٢٩ عامل/منشأة، وهو ما يقارب نظيره للمنشآت القائمة، والبالغ ٣٠,١ عامل/منشأة.

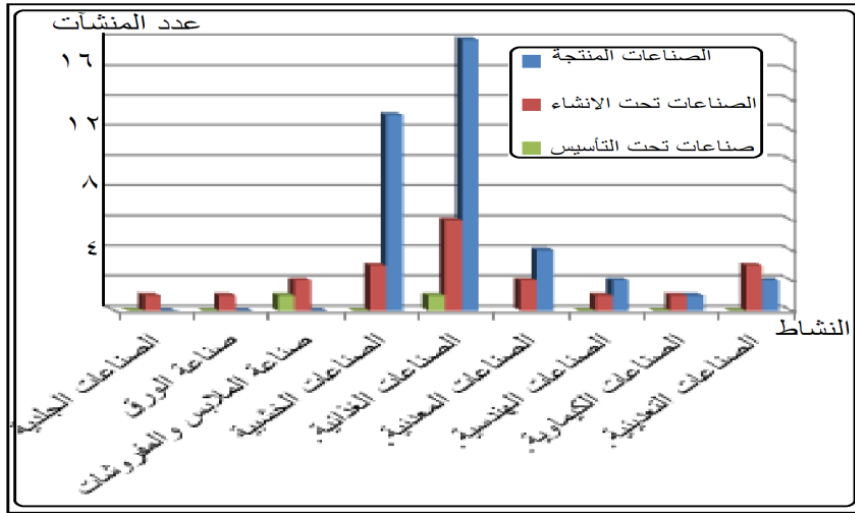
٢- المنطقة الصناعية الثانية بالداخلية: تم انشاؤها عام ١٩٩٦م، على مساحة ٧٠ فداناً، وتقسيمها لثلاث خلايا (أ، ب، ج)، تضم ١٩٣ قطعة، وتم تخصيصها ، لتشمل العديد من الأنشطة الصناعية، وقد بلغ عدد المشروعات الصناعية بها ٤٠ مشروعاً، بجانب ٢٠ مشروعاً لاتزال قيد الإنشاء، ولا يزال هناك مشروعين تحت التأسيس، وذلك كما يلي:

جدول (١١): الخلايا والأنشطة الصناعية القائمة بها بالمنطقة الصناعية بالداخلية.

النشاط	المنشآت طبقاً للموقف التنفيذي لها					
	منتجة		تحت الإنشاء		تحت التأسيس	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
التعدينية	٢	٥	٣	١٥	٠	٠
الكيمائية	١	٢,٥	١	٥	٠	٠
الهندسية	٢	٥	١	٥	٠	٠
المعدنية	٤	١٠	٢	١٠		
الغذائية	١٨	٤٥	٦	٣٠	١	٥٠
الخشبية	١٣	٢,٥	٣	١٥	٠	٠
الملابس والمفروشات	٠	٠	٢	١٠	١	٥٠
الورق	٠	٠	١	٥	٠	٠
الجلدية	٠	٠	١	٥	٠	٠
الإجمالي	٤٠	١٠٠	٢٠	١٠٠	٢	١٠٠

المصدر: اعتماداً على، محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة،

٢٠١٧م.



شكل (٨): البناء الصناعي بالمنطقة الصناعية بالداخلية.

يتضح من بيانات الجدول (١١) والشكل (٨) أن عدد المنشآت الصناعية بالمنطقة بلغ ٦٢ منشأة، منها ٤٠ منشأة منتجة، ٢٠ منشأة تحت الإنشاء، واثنين تحت التأسيس، وذلك بنسبة ٦٤,٥%، ٣٢,٣%، ٣,٢% من إجمالي عدد المنشآت بالمنطقة، لكل منهم على الترتيب.

وقد بلغ عدد المنشآت المنتجة ٤٠ منشأة، احتلت الصناعات الغذائية صدارتها، بعدد ١٨ منشأة، تمثل نحو نصف عددها، تليها الصناعات الخشبية، بواقع ١٣ منشأة، تمثل أقل من ثلثها، ثم الصناعات المعدنية، في المرتبة الثالثة، بعدد ٤ منشآت، تمثل ١٠% منها، تليها الصناعات التعدينية، والهندسية اللتان حلتا في المرتبة الرابعة، بنسبة ٥%، وبواقع مصنعين لكل منهما، في حين لا تتمثل الصناعات الكيماوية سوى بمصنع واحد فقط لطحن الأحجار والأكاسيد، بما لا يمثل سوى ٢,٥% من عدد المنشآت بالمنطقة الصناعية بالداخلية.

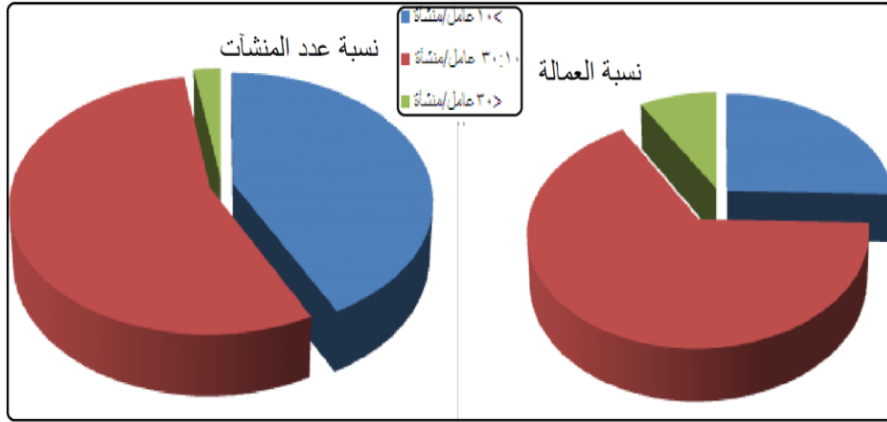
وبلغ عدد المنشآت تحت الإنشاء ٢٠ منشأة، تتوزع على عدد من الصناعات منها الصناعات الغذائية والخشبية والتعدينية، بواقع ٦,٣,٣ منشأة لكل منهم على الترتيب، في حين بلغ عدد منشآت الصناعات المعدنية، وصناعة الملابس والمفروشات، بمنشأتين لكل منهما، ولم تحظ الصناعات الكيماوية، والهندسية، والجلدية، وصناعة الورق سوى بمنشأة واحدة لكل منهم.

وبلغ عدد المنشآت الصناعية، تحت التأسيس منشأتين فقط، يتمثلان في شركة لتعبئة البلح وتغليفه، والأخرى في شركة لإنتاج الملابس الجاهزة، وعن الأيدي العاملة وعددها بالمنطقة الصناعية الثانية بالداخلية، فتوضحها بيانات الجدول والشكل التاليين:

جدول (١٢): عدد المنشآت وفقاً لحجم العمالة بالمنطقة الصناعية بالداخلية.

العمالة		المنشآت		الفئة
العدد	%	العدد	%	
١٢١	٢٥,٥	١٧	٤٢,٥	> ١٠ عامل/منشأة
٣١٤	٦٦,١	٢٢	٥٥	١٠:٣٠ عامل/منشأة
٤٠	٨,٤	١	٢,٥	< ٣٠ عامل/منشأة
٤٧٥	١٠٠	٤٠	١٠٠	الإجمالي

المصدر: اعتماداً على، محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.



شكل (٩): نسبة عدد العمال وعدد المنشآت بالمنطقة الصناعية بالداخلية، تبعاً للفئة.

يتضح من بيانات الجدول (١٢) والشكل (٩) الاتجاه العام نحو الصناعات متوسطة العمالة، يتضح ذلك من ارتفاع نسبة عدد العمال بالمنشآت الصناعية التي تتراوح العمالة بها ١٠:٣٠ عامل/منشأة، تليها المنشآت قليلة العمالة، في حين لم تحظ الصناعات كثيفة العمالة إلا بمنشأة واحدة فقط، تتمثل في شركة نور الدين للتمور، والتي يعمل بها ٤٠ عامل.

ووصل عدد المصانع تحت الانشاء ٢٠ مصنع، ستستوعب ٢٣٥ عامل، بمتوسط ١١,٧٥ عامل/منشأة، وهو ما يقارب مثيله بالمنشآت القائمة، والبالغ ١١,٨٧ عامل/منشأة، بينما يقل هذا المتوسط بالمنشآت تحت التأسيس، والمتمثلة في منشأتين فقط، ليبلغ فقط ١٠ عامل/منشأة.

ويلاحظ بالمنطقتين الصناعيتين تأثير التقدم العلمي، واستخدام الميكنة على انخفاض عدد العمال المتوقع بالمنشآت تحت الإنشاء عنه بالمنشآت القائمة، وانخفاضه بشكل أكبر بالمنشآت التي لا تزال تحت التأسيس؛ مما يستدعي ضرورة التفكير في إنشاء صناعات تستوعب حجماً أكبر من العمالة.

٣- المناطق الحرفية:

تعد المناطق الحرفية، المنتشرة بمنطقة الدراسة إحدى مظاهر اهتمام الدولة بالنشاط الحرفي، ذلك القطاع الذي يسهم في استيعاب عدد لا بأس به من الأيدي العاملة، إضافة لدوره في دعم النشاط الصناعي بالمنطقة، خاصة في ظل وجود رغبة من قبل العديد من أصحاب المصانع في التعاون معه، وهو ما أفاد به ٧٢% من أصحاب المصانع المبحوثين، وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتلك المناطق الحرفية، فتوضحها بيانات الجدول التالي:

جدول (١٣): المناطق الحرفية، وعدد القطع بها، وموقفها التنفيذي بمراكز محافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦م.

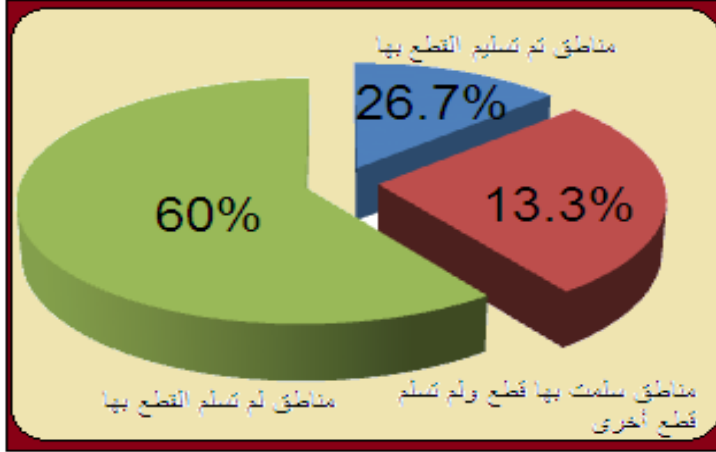
المراكز	المناطق الحرفية		القطع		مساحة المناطق الحرفية		موقف القطع بالمناطق الحرفية	
	العدد	%	العدد	%	م ^٢	قدان	%	مسلم
الخارجة	١٠	٢٢,٥	١٧٤٠	٢٩,٧	٦٣٤٤٨٧	١٥١	٣٠,٢	٦٢٨
باريس	١١	٢٤,٥	١١٧٣	٢٠	٤٥٣١٣٠	١٠٧,٨	٢١,٦	٦٦
بلاط	٤	٨,٩	١٣٢	٢,٣	٥٤٩٥٠	١٣,١	٢,٦	٣٣
الداخلية	١٢	٢٦,٦	١١٨٦	٢٠,٢	٣٦٨٧٠٠	٨٧,١	١٧,٦	٦٤٠
الفرافرة	٨	١٧,٨	١٦٣٣	٢٤,٨	٥٨٦٧٠٠	١٣٩,٧	٢٨	٣٧٠
الإجمالي	٤٥	١٠٠	٥٨٦٤	١٠٠	٢٠٩٨٠١١	٤٩٩,٣	١٠٠	١٧٣٧

المصدر: محافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧م.

يتضح من الجدول (١٣) أن عدد المناطق الحرفية ٤٥ منطقة، تتوزع بجميع مراكز المحافظة، حيث يحتل مركز الداخلة المرتبة الأولى بنسبة ٢٦,٦%، غير أنه لا يشمل سوى على ٢٠,٢% من عدد القطع؛ مما يجعله يتراجع إلى المرتبة الثالثة في ذلك، بعد كل من الخارجة والفرافرة، يليه مركز باريس بنسبة ٢٤,٥%، إلا أنه يأتي في المرتبة الرابعة فيما يشتمل عليه من عدد القطع التي بلغت نسبتها ٢٠% من مجموعها بالمحافظة، ثم يأتي مركز الخارجة، في المرتبة الثالثة، بنسبة ٢٢,٥%، إلا أنه يحتل موقع الصدارة في عدد القطع، حيث يستأثر بنحو ٢٩,٧% من مجموعها، وعلى الرغم من أن مركز الفرافرة يحتل المرتبة الثانية، فيما يتعلق بعدد القطع بالمناطق الحرفية، ليشتمل ٢٤,٨% منها، إلا أنه يأتي في المرتبة الرابعة بعد الداخلة وباريس والخارجة في عدد المناطق الحرفية بنسبة ١٧,٨% من عددها بالمحافظة، وفي ذيل القائمة، سواء في عدد المناطق الحرفية، أو عدد القطع بها يأتي مركز بلاط، بنسبة ٨,٩% من المناطق الحرفية، بها ٢,٣% من إجمالي عدد القطع.

وبلغ معامل الارتباط بين عدد القطع ومساحتها ٠,٩١، وهو معامل ارتباط قوي، بعكس معامل الارتباط بين عدد المناطق ومساحتها، والذي لم

يتجاوز ٧٦,٠٠، مما يدل على أن مساحة المناطق الحرفية يتوقف على عدد القطع بها وليس على عدد المناطق التي تشتمل عليها. ووصل عدد ما تم تسليمه من القطع نسبة ٢٩,٦% من مجموعها ، وعدد القطع التي لم تُسلم ٧٠,٤%، ويمكن تقسيم المناطق الحرفية ، تبعاً لموقف القطع إلى ثلاثة فئات هي:



شكل (١٠): موقف القطع بالمناطق الحرفية بمحافظة الوادي الجديد عام ٢٠١٦ م.

الأولى: مناطق لم يتم تسليم القطع بها: تتمثل في ٢٧ منطقة حرفية، تمثل ٦٠% من إجمالي عدد المناطق الحرفية بمنطقة الدراسة، اثنان منها ببلاط، و٤ بالداخلية، و٦ بالفرازة، و٨ بباريس، و٧ بالخارجة؛ حيث يرجع ذلك لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها عدم توفر الخدمات والمرافق، وعدم وجود قرارات تخصيص لها حتى الآن، إضافة إلى بعدها عن النطاق الأكيوميني، ووجود معظمها خارج الحيز العمراني.

الثانية: مناطق تم تسليم بعض القطع بها، مع وجود قطع أخرى لم تُسلم: تتضمن ١٢ منطقة ، تمثل ٢٦,٧% من إجمالي عددها، منها ٤ مناطق بالداخلية، و٣ بباريس، و٢ بالخارجة، و٢ بالفرازة، ومنطقة واحدة ببلاط، حيث يعمل عدم توفر بعض الخدمات والمرافق، خاصة الاتصالات، وضعف شبكة الطرق، إضافة لصعوبة الإجراءات، وما تعانيه من البيروقراطية، وبُعد بعضها عن الحيز العمراني إلى التأخر في تسليم القطع بتلك المناطق.

الثالثة: مناطق تم تسليم القطع بها بالكامل: تتمثل فقط في ٦ مناطق، تمثل ١٣,٣% من عدد المناطق الحرفية بمنطقة الدراسة، منها ٤ مناطق بالداخلية، ومنطقة واحدة بالخارجة، ومنطقة واحدة ببلاط، حيث عمل وجود تلك المناطق

داخل الحيز العمراني، وتوافر الخدمات والمرافق، ووقوعها على طرق النقل إلى سرعة الانتهاء من تسليم القطع بها بالكامل.

ودعمًا من الدولة للحرف والصناعات البيئية، والتي تأتي صناعة السجاد والكليم، والأرابيسك والخزف والفخار في مقدمتها، تعمل المحافظة على تطوير وتنمية تلك الصناعات، والارتقاء بجودة منتجاتها؛ لضمان قدرتها على المنافسة؛ حيث قامت المحافظة بافتتاح عدة فروع للأسر المنتجة، بالخارجة وموط، والتي وفرت العديد من القروض التمويلية للعديد من الحرف والصناعات، وتوفير الكثير من مستلزمات الإنتاج، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات؛ مما يوفر العديد من فرص العمل، ويقلص حجم البطالة، ويدعم تحقيق المزيد من الأهداف التنموية.

الخلاصة

تناول هذا البحث عرض للنشاط الصناعي، حيث تم التعرف على واقع النشاط الصناعي، حيث تعرض للتطور الزمني للصناعة، والتوزيع الجغرافي لها، سواء بالنسبة للمنشآت والورش، أو بالنسبة للعمال بكل منهما، كما اهتمت الدراسة بتوضيح البناء الصناعي، وبيان أهم الصناعات القائمة، التي جاءت الصناعات الغذائية في مقدمتها، بجانب مجموعة من الصناعات الأخرى التعدينية والكيماوية والملابس وغيرها ودراسة خصائص النشاط الصناعي، حيث تم استخدام الأسلوب الكمي لدراسة حجم النشاط الصناعي، وأهميته النسبية، حيث اتضح توطن النشاط الصناعي وتركزه بالخارجة والداخلية بينما يتركز النشاط الحرفي بالفرازة، ومن ثم تم اعطاء صورة حقيقية عن طبيعة النشاط الصناعي القائم، وأهميته بين القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وعرّجت الدراسة للتعرف على وتحليل أهم المشكلات التي تعوق التنمية في قطاعات الصناعة التحويلية والحرفية، لإبرازها والإسهام في حلها، والتي تمثلت أهمها فيما يحد من قدرة النشاط الصناعي على النمو ممثلًا في العديد من المشكلات، بعضها يتعلق بأصحاب العمل والمستثمرين، بينما يتعلق بعضها الآخر بالعمال وبالنظم الإدارية والتنظيمية، إلى جانب ما يعانيه القطاع من مشكلات بيئية وملوثات بيئية العمل، ثم أختتم الفصل بعرض أهم المشروعات الصناعية التنموية، وأهم الخطوات التي قامت بها المحافظة لدعم الصناعات الاستخراجية والنشاط التعديني بها.

المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

- ١- جمال حمدان (١٩٨١م): شخصية مصر، الجزء الأول، مطابع دار الهلال، القاهرة.
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (٢٠١٠م): دراسة مقومات وموارد التنمية وفرص الاستثمار محافظة الوادي الجديد، القاهرة.
- ٣- جودة حسنين جودة و ممدوح التهامي (٢٠٠٩م): جغرافية مصر الطبيعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ٤- سامي إبراهيم عبدالرحمن (١٩٩٩م): خريطة الموارد الأرضية بمحافظة الوادي الجديد بين الوضع الراهن والمستقبل، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب - جامعة المنوفية.
- ٥- صبري محمد حمد (٢٠٠١م): الصحاري المصرية ودورها في إعادة توزيع السكان، دار الفكر العربي، القاهرة.
- ٦- كلية الهندسة بجامعة القاهرة (٢٠٠٣م): الموسوعة الجيوتقنية لمصر، ج ٢، مجلد ٤، القاهرة.
- ٧- محافظة الوادي الجديد (١٩٩٩م): ورقة عمل عن مشروع تنمية جنوب مصر، أعمال مؤتمر مجتمع جنوب الوادي وتوشكي، دراسة ديموجرافية واجتماعية مستقبلية، الصندوق الاجتماعي للتنمية بمجلس الوزراء، في ٨،٧ أبريل ١٩٩٩م، القاهرة.
- ٨- _____ (٢٠٠٦م): الدراسة الاستراتيجية لتنمية الوادي الجديد حتى عام ٢٠٢٧م، الخطة الاستراتيجية، جامعة أسيوط.
- ٩- _____ (٢٠٠٦م): الوادي الجديد، الإنسان.. الأسطورة والتنمية، الخارجية.
- ١٠- _____ (٢٠١٠م): استراتيجية تنمية جنوب مصر، مديرية الزراعة، بيانات غير منشورة.
- ١١- _____ (٢٠١٥م): التقرير السنوي لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
- ١٢- _____ (٢٠١٦م): المناطق الصناعية والحرفية بمحافظة الوادي الجديد، مكتب الاستثمار، بيانات غير منشورة.
- ١٣- محمد شوفين محمد هريدي (٢٠١٢م): المناخ وأثره على الأنشطة البشرية في واحات صحراء مصر الغربية، دراسة في المناخ التطبيقي، ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا بكلية الآداب، جامعة سوهاج.

- ١٤- محمد الفتحي بكير محمد (٢٠١١م): قراءات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ١٥- محمد خميس الزوكة (١٩٨٢م): بعض أساليب القياس الكمية المستخدمة في الجغرافيا الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- ١٦- محمد محمود إبراهيم الديب (١٩٩٤م): المعادن والصناعة، في كتاب "جغرافية مصر"، تحرير: يوسف أبو الحجاج وآخرون، لجنة الجغرافيا بالمجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- ١٧- محمود محمد سيف (١٩٨٥م): المواقع الصناعية، دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- ١٨- مصطفى سعد عبدالله (٢٠٠٥م): الصناعة في محافظة بني سويف، دراسة تحليلية في الجغرافية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا.
- ١٩- معهد التخطيط القومي (١٩٩٢م): واقع وآفاق التنمية في محافظة الوادي الجديد، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر، العدد ٧٠، القاهرة.
- ٢٠- نبيل اسحق فرنسيس (٢٠١٥): الأبعاد الجغرافية وانعكاساتها على الزراعة في محافظة الوادي الجديد، مجلة كلية الآداب- جامعة سوهاج، أكتوبر، ص ٣٦٣: ٤٢٩.
- ٢١- نبيل سيد امبابي، محمد رياض (٢٠١٥م): محافظة الوادي الجديد " بين الحاضر والمستقبل"، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- ٢٢- وزارة الدولة لشئون البيئة (٢٠٠٧م): التوصيف البيئي لمحافظة الوادي الجديد، القاهرة.
- ٢٣- يوسف عبدالمجيد فايد وآخرون (١٩٩٧م): الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة.

ثانياً: باللغة الإنجليزية

- 1- Cloudsly, J. L.& Thampson (1979): Man and Biology of Arid Zones, Edward Arnold, London.**
- 2- Smith, D. M.,(1990): Industrial Location, An economic geographical analysis, New York.**
- 3- Vivian, C., (2002): The Western desert of Egypt, The American University in Cairo Press, Cairo, p. 114.**
- 4- United Nations (1978): Guideline for the Establishment of Industrial Estate in Developing Countries, New York.**
- 5- Bale, J., R., (1974): Toward definition of the Industrial Estate, A Note on a Neglected Aspect of Urban Geography, Geographical, Vol. 59, No: 262, 1994): Tourism and Terrorism, Cause and Effect, University of Strathclyde, U.K., July.**
- 6- Leong, G., C., & Morgan, G., C., (1982): Human & Economic Geography, Second Edition, Oxford University Press, London.**
- 7- Ministry of Development, (1983): Regional Development Plan for New Valley, Final Report, Cairo.**